الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.46

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

23 January 1998
Arabic
Original: French

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة والأربعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الثلاثاء، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد دي روخاس . . . . . (فنزويلا)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(د) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية (تابع)

(و) عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (تابع)

(ط) التنمية الثقافية (تابع)

البند ٩٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

97-83361

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/C.2/52/L.14 و L.35، و L.30، و L.34 و L.10 و L.33)

(د) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية (تابع)

مشروعا القرارين A/C.2/52/L.14 **و** A/C.2/52/L.35: **الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية**

١ - **السيد غلانزر** (النمسا)، **نائب الرئيس: أشار إلى المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار** A/C.2/52/L.14، **وقال إن الاتفاق تم بشأن نص مشروع قرار جديد نُشر تحت الرمز** A/C.2/52/L.35 **وتلا بعض التعديلات التي أدخِلت عليه. ويصبح نص الحاشية رقم (١٠) كما يلي: "تحيط علما، دون مساس بالموضوع، باستعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئاته الفرعية والتي أجراها وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، ومع وضع قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة في الاعتبار". وفي النص الانكليزي، تجدر الاستعاضة في السطر الثالث من الفقرة الفرعية (هـ) للفقرة ٦ عن عبارة** "bearing in mind" **(يراعَى فيه) بعبارة** "taking into account" **(يؤخذ فيه في الحسبان).**

٢ - **اعتُمد مشروع القرار** A/C.2/52/L.35 **بصيغته المنقحة شفويا.**

٣ - **جرى سحب مشروع القرار** A/C.2/52/L.14.

(و) عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (تابع)

مشروعا القرارين A/C.2/52/L.30 **و** L.34: **عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر**

٤ - **السيد غلانزر** (النمسا)، **نائب الرئيس: قال إن المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار** A/C.2/52/L.30) **قد أتاحت التوصل إلى توافق للآراء بشأن مشروع القرار الجديد** (A/C.2/52/L.34) **والذي أدخِل على النص الانكليزي منه تعديل في الصياغة. ففي الفقرة ٨، تجدر الاستعاضة عن كلمة** "recommendations" **(توصيات) بكلمة** "recommendation" **(توصية) وحذف كلمة** "shall". **ومن ناحية أخرى، لا يتضمن النص الانكليزي الفقرة ٩ وفيما يلي نصها:**

"9. Calls upon developed countries to reaffirm the commitments undertaken to fulfil, as soon as possible, the agreed target of 0,7 per cent of their gross national product for overall development assistance and, where agreed, within that target, earmark 0,15-0,20 per cent of the gross national product for the least developed countries."

وينبغي إعادة ترقيم الفقرات التالية كنتيجة لذلك.

٥ - **السيد وينيك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده لم يعلم بهذا النص ويطلب تعليق الجلسة للتمكن من دراسته.

٦ - **عُلقت الجلسة الساعة ١٠/٣٠؛ واستؤنفت في الساعة ١٠/٤٥.**

٧ - **السيد وينيك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه قد يكون من المستصوب أن تصدر اللجنة جميع وثائقها بجميع اللغات في الوقت المحدد. ولم تظهر الفقرة ٩ في النص الانكليزي المقترح: ولا يعترض وفد الولايات المتحدة على نص هذه الفقرة، ولكن يحرص فقط على أن يشير إلى أن الولايات المتحدة لم تتعهد ببلوغ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة تعادل ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٨ - **الرئيس**: قال إن هذه الفقرة لم تظهر أيضا في النص الصيني.

٩ - **اعتُمد مشروع القرار A/C.2/52/L.34، بصيغته المعدلة شفويا.**

١٠ - **جرى سحب مشروع القرار A/C.2/52/L.30.**

(ط) التنمية الثقافية (تابع)

مشروعا القرارين A/C.2/52/L.10 و L.33: التنمية الثقافية

١١ - **السيد غلانزر** (النمسا)، نائب الرئيس: قال إن المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/52/L.10 قد أتاحت التوصل إلى توافق للآراء بشأن نص مشروع القرار A/C.2/52/L.33. وأدخِل تعديل طفيف على النص. ففي الفقرة ١، تجدر الاستعاضة عن كلمة "المذكرة" بكلمة "التقرير". ووجّه الشكر بصفة خاصة إلى ممثلي كولومبيا وكوت ديفوار لمساهمتهما في أعمال الصياغة.

١٢ - **السيدة سوبير** (كندا): وجهت الشكر إلى مجموعة الـ ٧٧ لعملها الممتاز ولا سيما ممثلي كولومبيا وكوت ديفوار وأعلنت أن كندا تود الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

١٣ - **السيدة كوي ينغ** (الصين): قالت إنه في الفقرة الخامسة من الديباجة بالنسخة الصينية جرى حذف كلمة "حركة" في عبارة "حركة بلدان عدم الانحياز".

١٤ - **السيد كانشولا** (المكسيك): طلب إيضاحات بشأن نص الفقرة الفرعية (ج) بالفقرة ٢ من مشروع القرار. وقال إن عبارة "التنمية البشرية المستدامة" قد وردت فيها في حين أن النص النهائي المعتمد خلال المشاورات غير الرسمية تضمن عبارة "التنمية المستدامة".

١٥ - **السيد غلانزر** (النمسا)، نائب الرئيس: قال إنه من الصحيح أنه جرى خلال المشاورات غير الرسمية الإبقاء على عبارة "التنمية المستدامة" بناء على اتفاق مشترك وأن كلمة "البشرية" وردت على سبيل الخطأ في نص مشروع القرار. ويجب لذلك حذفها في جميع اللغات.

١٦ - **اعتمد مشروع القرار** A/C.2/52/L.33 **بصيغته المعدلة شفويا.**

١٧ - **جرى سحب مشروع القرار** A/C.2/52/L.10.

البند ٩٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/C.2/52/L.7 و L.36)

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع)

مشروعا القرارين A/C.2/52/L.7 **و** L.36: **التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي**

١٨ - **السيد عبد اللطيف** (مصر): قال إن المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/52/L.7 قد أتاح التوصل إلى توافق للآراء بشأن نص مشروع قرار جديد نُشر تحت الرمز A/C.2/52/L.36. ووجّه الشكر إلى جميع الوفود التي شاركت في صياغته.

١٩ - **اعتمد مشروع القرار** A/C.2/52/L.36.

٢٠ - **جرى سحب مشروع القرار** A/C.2/52/L.7.

البند ١٠١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

مشروع القرار A/C.2/52/L.6/Rev.1: **السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية**

٢١ - **الرئيس**: أشار إلى أن اسم الجزائر وموريتانيا قد سقط من قائمة مقدمي مشروع القرار وأن البحرين قد انضمت إلى مقدمي هذا المشروع.

٢٢ - **السيد عبد اللطيف** (مصر): قال إنه يجدر في الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار بالنسخة العربية حذف عبارة "السيادة الدائمة" في نهاية الجملة وإضافة "الدائمة" بعد كلمة "السيادة" في بداية الجملة ووضع كلمة "الشعب" في الجمع (الشعوب). وفي النص الانكليزي لنفس الفقرة بالديباجة، تجدر الاستعاضة عن كلمة "People" بكلمة "Peoples". ولم تتح المشاورات غير الرسمية الخروج بتوافق للآراء، ويجب طرح مشروع القرار هذا للتصويت.

٢٣ - **السيد قايد** (اليمن): قال إن بروني دار السلام قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٤ - **السيد ري** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن بلده قد انضم أيضا إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٥ - **السيد كريم** (إسرائيل): قام بتعليل تصويته قبل إجراء التصويت، فقال إنه لا يعلم أن القصص الرائعة التي روتها شهرزاد في ألف ليلة وليلة للخليفة هارون الرشيد قد وجدت صدى لها داخل منظمة الأمم المتحدة.

٢٦ - وأردف قائلا إن إسرائيل ستصوت بالطبع ضد مشروع القرار لأسباب عديدة. فأولا، اجتهد مقدمو المشروع في الفقرة الأولى من الديباجة الربط بين مشروع القرار هذا وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). إذ أن هذا القـــرار قد جرى صياغته بعناية، وإذا كان يقر مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، فإنه ينص أيضا على أن انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية لا يجب أن تنطوي على مساس بحق إسرائيل في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها. ويجب أن يكون وضع ومساحة الأراضي التي ينطبق ذلك عليها حاليا موضع مفاوضات. وفيما يتعلق بالفلسطينيين الذين كانوا غير قائمين ككيان في عام ١٩٦٧، فإن هذه المفاوضات تجري حاليا. ويجب أيضا الإشارة إلى مبدأ صحيح أيضا بالقانون الدولي ينص على أن الأراضي المحتلة كنتيجة لعمل من أعمال الدفاع الشرعي يمكن استمرار احتلالها طالما أن ذلك يعتبر ضروريا لمنع وقوع عدوان جديد. ويمكن التساؤل لماذا لم يمنح مشروع القرار المقدم إلى اللجنة نفس الأهمية لهذين المبدأين.

٢٧ - وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق باتفاقية جنيف الرابعة، فقد وضعت في ظروف تاريخية مختلفـــة تماما ولا تنطبق على الأراضي التي كانت خاضعة أصلا لصاحب السيادة الشرعي، وهو ما لا ينطبق على حالة الضفة الغربية للأردن. ويعني هذا أن إسرائيل تطبّق الاتفاقية على الأراضي من حيث الأمر الواقع.

٢٨ - واسترسل قائلا إن تأكيد أن للمستوطنات الإسرائيلية تأثيرات ضارة بالمـوارد الطبيعيـة الفلسطينيـة لا معنى له إذ أن الحالة الراهنة للموارد الفلسطينية ناتجة عن ندرة الاستثمارات الفلسطينية والعربية في الأراضي، وعن الحلقة المفرغة للإرهاب والتطرف الفلسطيني، وكذلك عما تبديه السلطة الفلسطينية من غياب للإرادة السياسية بفرض سيطرتها على العناصر المتطرفة الداخلة في نطاق ولايتها. ولا يجب أن ننسى أنه منذ وقوع الانتفاضة أن عملية تنمية الأراضي التي كانت قد بدأت بطريقة إيجابية بصورة شبه كاملة قد انعكس مسارها.

٢٩ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من المصاعب التي تصطدم بها عملية السلام في الشرق الأوسط، فقد جرى إحراز أوجه تقدم هامة، لا سيما الاتفاقين مع مصر والأردن وكذلك الاتفاقين مع الفلسطينيين. وقال إن مبدأ "الأرض مقابل السلام" المشار إليه في الفقرة الأخيرة من الديباجة هو نتاج خالص للخيال العربي، إذ أنه لا يوجد في أي وثيقة من الوثائق التي وافق عليها الطرفان. ومن ناحية أخرى، إذا كان الاتفاق المؤقت المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة لم ينفذ، كما أشير إلى ذلك في نفس هذه الفقرة، فإن ذلك يرجع إلى أن الجدول الزمني للتنفيذ قد اضطرب لأن الفلسطينيين لم يفوا بالتزاماتهم التي تعهدوا بها بشأن موضوع الإرهاب وضمانات الأمن الواردة في الاتفاق المذكور. وعلاوة على ذلك، لا يجب أن ننسى أن المهل المحددة للتنفيذ لم تنته بعد.

٣٠ - وفيما يتعلق بالمنطوق، قال إنه إذا كان من الجلي أن أي شعب يمكن أن يؤكد أن له حقوقا على موارده الطبيعية، فإنه لا يملك حقوقا غير قابلة للتصرف على موارد شعوب أخرى. وقد تناسى السوريون محاولاتهم لتحويل منابع نهر الأردن حتى لا تتمكن إسرائيل من استغلال مياه هذا النهر عند المصب. فحقوق الأطراف النهرية تتوقف على الاتفاقات المبرمة فيما بين الأطراف المعنية وليس على بيان اعتمدته هذه اللجنة أو تلك. فماذا ستقول ألمانيا أو هولندا، على سبيل المثال، إذا شرعت سويسرا في تحويل منابع نهر الراين؟

٣١ - ومضى قائلا إن إدخال القدس مرة أخرى ضمن الأراضي الفلسطينية "المحتلة" ليست سوى محاولة جديدة ترمي إلى خلق حقائق بواسطة بيان. فالقدس لم تكن أبدا عاصمة دولة عربية وأي محاولة لإعادة تقسيم هذه المدينة لا يمكن أن تؤدي سوى إلى كارثة. وإذا كان للشعب الفلسطيني الحق في طلب استعادة الأراضي، فإنه ينبغي مقابلة هذا الحق بالطبع بحق الشعب اليهودي في المطالبة باستعادة الممتلكات التي تركها اليهود الذين كانوا يقيمون في البلدان العربية وفي يهودا والسامرة قبل عام ١٩٤٨ والتعويض عنها.

٣٢ - وقال إن هذا القرار ذا الطابع السياسي يهدف فقط إلى خدمة مصالح وفد بلد له مركز المراقب واستباق نتائج المفاوضات على حساب أحد الطرفين، وهو إسرائيل، وموضعه ليس هو اللجنة الثانية. ويتعين إحالة المسألة إلى الجمعية العامة وأن تكف اللجنة الثانية عن إقرار هذا النوع من القرارات بطريقة عمياء.

٣٣ - **السيد وينيك** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن معارضته الحاسمة لمشروع القرار A/C.2/52/L.6/Rev.1 الذي يثير مشاكل هائلة. فأولا، يدفع بالجمعية العامة إلى الانحياز في المفاوضات المباشرة بين الطرفين وتستبق نتيجة هذه المفاوضات. وترفض الولايات المتحدة صيغة هذا المشروع التي تتسم بالانحياز، لا سيما كلمة "السيادة". وثانيا، ستواصل الولايات المتحدة الاعتراض على استخدام عبارة "الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس". فالإشارات إلى القدس غير مقبولة. وليس لها صلة على الإطلاق بمسائل السيادة وتستبق بطريقة غير ملائمة الترتيبات السياسية المتعلقة بالأراضي والتي لن يمكن الاتفاق عليها سوى في إطار مفاوضات مباشرة بين الطرفين.

٣٤ - واستطرد قائلا إن الولايات المتحدة تأمل كما ورد في الفقرة ٤ من مشروع القرار، في تناول المسائل موضع البحث في إطار مفاوضات بشأن المركز النهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وتأسف لأن مقدمي

المشروع لم يتبعوا هذه الوصفة. ونتيجة لذلك، ستصوت الولايات المتحدة الأمريكية ضد مشروع القرار وتطلب إلى الدول الأعضاء الأخرى القيام بتصرف مماثل.

٣٥ - **السيد زعبي** (الأردن): قال إنه على عكس ما أعلنه ممثل إسرائيل، فإن شهرزاد لم ترو قصص ألف ليلة وليلة للخليفة هارون الرشيد ولكن للخليفة شهريار. وهذا الخطأ التاريخي يعطي فكرة عن مدى صحة بقية الكلمة التي ألقاها ممثل إسرائيل.

٣٦ - **وشُرع في إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار** A/C.2/52/L.6/Rev.1.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، اثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، اسبانيا، استراليا، استونيا، إكوادور،، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، اندونيسيا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، برونـي دار السلام، بلجيكا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بولندا، بوليفيا، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زمبابوي، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، شيلي، الصين، عمان، غانا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، كينيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، لختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: أوروغواي، باراغواي، بربادوس، بلغاريا، بيلاروس، جزر البهاما، جزر مارشال، جورجيا، ساموا، سانت لوسيا، كرواتيا، لاتفيا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة).

٣٧ - **اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل ٢، مع امتناع ١٣ دولة عن التصويت.**

٣٨ - **السيد علاء الدين** (الجمهورية العربية السورية): أعلن أن وفده قد أيد مشروع القرار الذي اعتمد بأغلبية ساحقة، مما يؤكد أن المجتمع الدولي يعترف بالحقوق المشروعة للسكان العرب وبسيادتهم على أراضيهم

ومواردهم الطبيعية. ويوضح هذا القرار أنه يجب على الأمم المتحدة أن تضع حدا للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وكانت الجمهورية العربية السورية تود أن يشير القرار صراحة إلى أن إسرائيل مسؤولة عن المصاعب التي تواجهها عملية السلام. وقد تراجعت الحكومة الإسرائيلية عن بعض الالتزامات التي تعهدت بها خلال مفاوضات السلام السابقة. والجمهورية العربية السورية على استعداد لاستئناف المفاوضات من حيث ما انتهت إليه قبل تجميدها، ولكن إسرائيل تواصل التنصل من مسؤولياتها وتحدي إرادة المجتمع الدولي الذي يأمل في إعادة السلام العادل والدائم إلى الشرق الأوسط. وتعتبر الكلمة التي ألقاها ممثل إسرائيل مثالا جيدا على السياسة التي يتبعها هذا البلد والتي تتمثل في تشويه الحقيقة.

٣٩ - **السيد يوشينو** (اليابان): قال إنه أيد مشروع القرار إذ أن بلده يؤيد بفعالية عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي الوسيلة الواقعية الوحيدة لإعادة السلام والعدالة إلى المنطقة. وقال إنه يؤيد بصفة خاصة الفكرة الواردة في الفقرة ٤ والتي تقول إنه يجب تناول مسألة السيادة في إطار مفاوضات بشأن المركز النهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

٤٠ - واسترسل قائلا إن تصويت اليابان لا يستبق على الإطلاق موقفها فيما يتعلق بنتائج المفاوضات بشأن المركز النهائي. وفيما يتعلق بعبارة "السيادة الدائمة" المستخدمة في عنوان القرار، فإن اليابان تحرص على الإشارة إلى أن موقفها لم يتغير فيما يتعلق بمركز الأراضي المسماة بالمحتلة. وترى اليابان أن اللجنة الثانية ليست الجهاز الملائم لتناول المسائل ذات الطابع السياسي الخالص.

٤١ - **السيد جعبري** (جمهورية إيران الإسلامية): أعلن أن وفده قد أيد مشروع القرار، ولكن لا يجب اعتبار صوته بمثابة اعتراف بالدولة الإسرائيلية.

٤٢ - **السيد تشولكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده قد أيد مشروع القرار بالرغم من أنه يرى أن الإشارة الواردة فيه إلى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) غير ملائمة. وهذه الملاحظة لا تعني مع ذلك أن موقف الاتحاد الروسي قد تغير إزاء قرار المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨).

٤٣ - **السيد غراف** (لكسمبرغ): تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال إن الاتحاد قد أيد مشروع القرار إذ أنه يعتبر أن الموارد الطبيعية لأي إقليم جرى الاستيلاء عليه بقوة السلاح لا ينبغي استغلالها بطريقة غير ملائمة أو غير قانونية بواسطة الدولة المحتلة. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق من حيث الأمر الواقع والقانون على الأراضي المحتلة وأن أي مساس بحقوق الشعب الفلسطيني المعترف بها من قبل الاتفاقية يعتبر أمرا غير قانوني. ومع ذلك تدخل المسائل التي أثارها مشروع القرار في نطاق المفاوضات بشأن المركز النهائي ولا يجب أن يستبق القرار المعتمد بأي حال نتيجة هذه المفاوضات.

٤٤ - **السيد عوجلي** (الجماهيرية العربية الليبية): أعلن أنه أيد مشروع القرار، ولكن تصويته لا يعني بأي حال أنه يعترف بسلطات الاحتلال أو بما يسمى بإسرائيل. وقال ممثل الجماهيرية العربية الليبية إنه يأمل في أن يؤخذ هذا التحفظ في الاعتبار كما ينبغي.

٤٥ - **السيد جيلاني** (مراقب فلسطين): قال إن ممثل إسرائيل قد شوه الحقيقة مرة أخرى في كلمته ودلل على منطقه العبثي. وقال إنه يود إعادة تناول بعض الوقائع التي عرضها ممثل إسرائيل بصورة متحيزة. فقد أوضح أن عدوان ١٩٦٧ كان عملا من أعمال الدفاع الشرعي. وكما اعترف مؤخرا الجنرال ديان، وزير الدفاع في ذلك العهد الذي قام بشن العدوان، بأنه لم يكن عملا من أعمال الدفاع الشرعي. وعلاوة على ذلك، تحدى ممثل إسرائيل المجتمع الدولي بأكمله بتزييف تاريخ القدس والادعاء بأن ضم المدينة كان عملا من أعمال الدفاع الشرعي وأن إسرائيل ستنسحب من هذه الأراضي عندما لا يكون هناك أي تهديد. وهذا المنطق غريب للغاية. ففي حين أن عملية السلام تواجه صعوبات، فإن الحكومة الإسرائيلية تكثف إنشاء المستوطنات وهدد رئيس الوزراء مؤخرا بضم الضفة الغربية. وهذا هو بالأحرى منطق إسرائيل. وأكد مراقب فلسطين مرة أخرى أن بيان ممثل إسرائيل ليس سوى تراكما لوقائع مشوهة وأنصاف الحقائق.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥